السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، "السياسة التعليمية أنموذجا".

أ/ أحمد بالعجال / جامعة الشهيد حمه لخضر/ الوادي.
ahmed302512@gmail.com

الملخص:

يتناول هذا المقال جانب مهم، بل وخطير في السياسة الاستعمارية الفرنسية، وهو ميدان التعليم. في هذا الميدان حيث تظافرت جهود عديد الإدارات الفرنسية، من وزارة التربية والتعليم إلى الولاية العامة، كما لم تتوان مديرية الشؤون الأهلية عن بذل الجهود لفرض تعليم فرنسي محدود ومحاربة التعليم العربي الأهلي؛ لذا جاء هذا المقال للتعريف بتصور الإدارة الفرنسية في مجال التعليم، كما حاول ابراز دور الجزائريين في التصدي للسياسة التعليمية الفرنسية.

Summary:

This article deals with an important and even dangerous aspect of French colonial policy, the field of education. In this field where the efforts of several French administrations, from the Ministry of Education to the General State, and the Directorate of Civil Affairs did not hesitate to make efforts to impose limited French education and fight against Arab national education. This article was meant to introduce the French administration's vision in education. Highlighting the role of Algerians in tackling French educational policy.

تمهيد:

لقد تعرضت الجزائر قبل غيرها من دول العالم العربي والإسلامي إلى الهجمة الاستعمارية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وقد قامت هذه الهجمة على احتلال الأرض والاستحواذ على إمكاناتها الاقتصادية ومصادرة ممتلكات أهلها، كما قامت هذه السياسة على إلغاء الحقوق الوطنية للجزائريين ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدِّ، بل مارست عدوانا قوميا وحضاريا استهدف الإنسان "وجودا" "وهويَة" من خلال القتل والنفي والتشريد، وتشجيع الاستيطان الاستعماري ومحاولة القضاء على لغته ودينه وقيمه وتقاليده.[1]

وكانت الخصائص الرئيسية لهذا الاستعمار، تتمحور في أنه استعمار فوقي يعمل على تغيير البنى الاقتصادية للمجتمع المستعمَر، لصالح رأسمال الدولة الأم. ويتعامل مع الشعوب المستعمرة تعاملا استعلائيا، لا يرى في حضارة الشعب المضطهد سوى الانحطاط والتأخر والهمجية، وهو فوق ذلك كله، احتلال عسكري، غريب ومتغطرس يمارس فيه أصغر جندي من قوى الاحتلال صلفه على أكبر كبير في الأمة المغلوبة. ما أنه احتلال ثقافي، يحاول المحتل بواسطته قطع صلة الأمة بتاريخها وثقافتها وحضارتها وتراثها كله، ثم لا يصل لها بعد ذلك إلا نزر يسير من ثقافة المستعمر، يكاد لا يكفي إلا لأداء خدمة دوائر القمع التي بدأت في النشوء مع توسع أجهزة الاحتلال، ولأجل تطبيق أعرافه وقوانينه.

ومهما يكن من أمر، فإن المساس بالهوية قد شكل محور استراتيجيا للسياسة الاستعمارية بالجزائر، وكان أيضا شرطا رئيسا لتوسعه وانتشاره. إذ كانت السياسة الاستعمارية في الجزائر وفي غيرها من البلاد العربية المستعمَرة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في وقت واحد، منها:

أولا: القضاء على "الهوية الإسلامية" المتسمة بأخلاقها وإيمانها بالله وحده.

ثانيا: القضاء على "اللغة العربية الفصيحة"، التي أوجدتها منابع البلاغة المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وذلك بعد أن استطاعت المدرسة الاستعمارية أن تقطع عددا من الشباب المسلم عن تراثه وتاريخه العربي الإسلامي.

ثالثا: القضاء على "الإحساس بعظمة العطاء الذي قدمته الأمة الإسلامية" للبشرية حين قدمت إليها منهج الحضارة، وحررت الإنسان والعقل البشري، وساهمت في إخراج حضارة الغرب إلى الوجود.

رابعا: القضاء على "تمثل الدور التاريخي الذي قام به الإسلام" حين نشر عقيدة التوحيد في العالمين، وما كان لأبطال الإسلام من دور في تقديم الإسلام للبشرية وحمله إلى أقاصي الأرض.[2]

ومن هنا نلاحظ أن الاستعمار الغربي حاول استبعاد الإسلام عن ميادين الحياة، فألغى التاريخ الإسلامي من مناهج التعليم، وأقصى الشريعة الإسلامية عن القوانين ودور القضاء وعن الاقتصاد، وعمل على إضعاف اللغة العربية، لغة القرآن والسنة النبوية، ونشر الإلحاد والفساد، والتحرر من القيم والأخلاق بين الشباب المسلم تحديا للإسلام وإضعافا له في القلوب. وقد لخص أحد المعمرين وسائل وأهداف السياسة الفرنسية في الجزائر، حين قال: «إن عدم وجود تجانس بين السكان في الجزائر سيكون عونا قويا لنا للمضي قدما لنجاح سعينا في صد الناس عن التقيد بالدين، ونحن على استعداد لتفتيت كتلة الأهالي وتشتيت وحدتهم عن طريق الحل المنهجي للمؤسسات التي تكفل لهم قوة التماسك».[3] وفعلا تواصل عمل الاستعمار التهديمي بدء بالمجتمع مرورا بمؤسساته الدينية وتنظيمه القبلي، والقضائي، ووصولا إلى الأسرة وأسماء المدن والشوارع إلى أن شمل مختلف مجالات حياة الجزائريين، وقد مر كل ذلك بطريق التعليم،

فقد هدم تعليما وخلق آخر غريبا عن هذه البلاد، كان عماد سياسته كلها، وهذا ما سنراه في هذه الورقة.

أ– السياسة التعليمية:

ولدت المدرسة الفرنسية في الجزائر أيام الاحتلال الفرنسي بين نقيضين: موقف الأهالي الجزائريين الرافضين لمغريات هذه المدرسة كوجه من وجوه المقاومة، وموقف المعمرين (الكولون) المطالبين بإبعاد العنصر الأهلي عن المدرسة وتركه في حالة الجهل حتى يتسنى لهم استبعاده وتسخيره لخدمة مصالحهم وإبقاءه في حالة القاصر كي لا يطالب يوما ما بحقوقه،[4] وقد انعكس هذا الاتجاه الأخير على السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر طيلة الليل الاستعماري.

وواضح هنا أن هذه السياسة كان غرضها تهميش الفرد الجزائري ومجتمعه، وإذلاله حتى لا يسعه إلا أن يطأطئ رأسه أمام الكولون، فإن المستوطن الأوروبي في الجزائر كان المحور الأساس الذي تدور حوله السياسة التعليمية الاستعمارية، وعملت على تلبية حاجاته، وفي هذا الاتجاه جاءت برامج التعليم في هذه المدرسة موضوعة بشكل يجعل الإنسان الجزائري يتطور في محيط عقيم ثقافيا وعلميا لا يزيد شيئا من شأنه.[5]

وإذا نحن نظرنا إلى أولئك الذين ارتضاهم الكولون إلى جانبهم في هذه المدرسة لا تتعدى نسبتهم حتى بداية القرن العشرين 3,8%، بينما بلغت نسبة الأوروبيين 84 %، وهو فرق يترجم سياسة الإقصاء العنصرية، التي قسمت التعليم الموجود بأرض الجزائر إلى قسمين بينهما بون شاسع: تعليم للأوروبيين عامة، منتشر انتشارا واسعا في المدن والقرى التي يقطنها هذا العنصر، وهو إجباري على العموم. وتعليم للمسلمين، تؤمه أعداد محدودة من أبناء المسلمين الذين حالفهم الحظ وساقهم البخت إلى هذا النوع من التعليم،[6] ومردّ هذه القلة هو عزوف الجزائريين عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة

الفرنسية، خشية تنصيرهم، وبهذا السبب تمسكت السيسيولوجيا الاستعمارية لتفسير تقصيرها في توفير التعليم لكل الجزائريين، وهذا ما جعل المعمرين يقفون في كل مرة في وجه كل مطالبة في هذا الشأن،[7] وسنلاحظ هذا التفاوت والحيف بدءًا من مرحلة التعليم الابتدائي إلى آخر مراحل التعليم، أي التعليم العالي، كما سنلاحظ أن الإقصاء والمنع مس أنواعا من التعليم دون أخرى.

1- التعليم الابتدائي:

نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين أخذت المدرسة الاستعمارية تفتح أبوابها شيئا فشيئا أمام أبناء الجزائريين، لكن هذا التعليم كان فرنسيا بحتا، لا عربيا ولا جزائريا، إذ يقدم الفرنسية على أنها اللغة الأم، وبلاد فرنسا هي الوطن، وتاريخها هو تاريخ الوطن، كان هذا التعليم يتماشى مع النظرة الاستعمارية وينفذ أيديولوجيتها، وهو تعليم موجه إلى الطبقة الفرنسية (الكولون) لتلبية مطالبها،[8] فالمدرسة الاستعمارية كما صرح أحد القائمين عليها، وهو بول برنار « Paul Bernard » عام 1908: « أنها قبل كل شيء أداة سلطة، ووسيلة للتأثير عليهم...»،[9] هذا يعني أن المدرسة الفرنسية عملت على تغريب الإنسان الجزائري، والقضاء على هويته وقيمه التاريخية، وهو مقوم أساسي في تفكير الاستعمار ودعاته في الجزائر، يتضح هذا المعطى في طبيعة المشاريع التربوية والتعليمية المعتمدة في الجزائر، والتي من مراميها خلق نخبة مندمجة وقادرة على استيعاب الفكر الاستعماري ومؤهلاته، للدفاع عنه وصيانته واستمراره، كي تسهل عملية إدماجه في المجتمع الغالب،[10] وعلى هذه الأهداف راهن الاستعمار ومن أجلها عمل على نشر تعليم ابتدائي بشكل واسع نسبيا مقارنة بأطوار التعليم الأخرى.

ورغم هذا، ورغم تحفظات الأولياء الجزائريين من المدرسة الاستعمارية إلا أننا نسجل بداية من سنة 1900 زيادة مطردة في عدد التلاميذ الجزائريين، نلاحظ هذا

من خلال الجدول التالي الذي يرصد تطور أعداد التلاميذ الأهالي في هذا التعليم حتى عشية اندلا ع الثورة.[11]

السنوات	عدد التلاميذ	السنوات	عدد التلاميذ	السنوات	عدد التلاميذ
1900	24565	1918	49269	1941	117155
1906	31391	1925	54581	1944	110686
1908	36013	1930	66637	1946	100000
1910	40778	1935	93433	1954	302000
1914	48750	1939	114117	1955	222700

جدول يبين تطور عدد التلاميذ الأهالي ما بين 190-1955.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن عدد أبناء الأهالي في المدارس الفرنسية ظل محدودا وضعيفا، رغم الجهود المبذولة من طرف بعض المسؤولين الفرنسيين، فقد صرح مدير التعليم جونمار "Jeanmaire" (1884-1908) الذي وقف في وجه المستوطنين والنيابات المالية، بأن: «الصغار بقوا بنسبة 97 % أجانب عن لغتنا، بعيدين عن أي عمل تمديني».[12] ففي سنة 1900 لم يتجاوز عدد المتمدرسين من الجزائريين 24565 تلميذا أي ما نسبته (4,3 %) من مجموع من هم في سن التعليم، كما نلاحظ زيادة طفيفة من سنة إلى أخرى، ففي سنة 1918 وصل العدد إلى 49 ألف تلميذ من مجموع 850 ألف هم في سن التمدرس، أي بنسبة (5,7 %)،[13] فإذا كان التعليم الفرنسي حتى العشرينيات من القرن العشرين وجد مواجهة واضحة من الأهالي الجزائريين، فإنه بعد هذه المرحلة قد اصطدم برفض الكولون، فقد لاحظ أحدهم وهو مسؤول في الإدارة الفرنسية سنة 1930 أنه من بين 900 ألف طفل في سن الدراسة فإن 833 ألفًا منهم لا يجدون مكانا في المدارس الفرنسية، أي

ما يعادل 92.55 %، ويضيف هذا المسؤول أن الإرادة لا يمكنها أن توفر أكثر من 20 ألف قسم و20 ألف معلم وهو أمر صعب التحقيق، وهذه المبررات كثيرا ما كان يرددها هؤلاء المستوطنون طيلة تواجدهم بالجزائر.[14]

إلا أننا نبدأ في تسجيل أعداد تفوق المئة ألف بداية من سنة 1944، وكانت هذه الزيادة استجابة للضغوط التي مارستها القوى الوطنية على السلطة الاستعمارية، وكانت أيضا نتيجة لوضعية فرنسا الحرجة خلال الحرب العالمية الثانية، وقد عملت السلطة الاستعمارية على تنفيذ مخطط تعليمي على مدى عشرين سنة (إلى غاية 1965)، يهدف إلى استيعاب 100 ألف تلميذ جزائري، ومع أن هذا المخطط سار بوتيرة بطيئة إلا أنه حقق تقدم محسوس في حجم التعليم،[15] إذ بلغ سنة 1954 أكثر من 300 ألف تلميذ، وهو عدد قليل جدا لا يفوق نسبة 2% من تعداد المسلمين الجزائريين.

2- التعليم الثانوي:

اختلفت وضعية التعليم الثانوي عن الابتدائي، فهذا النوع من التعليم لم يكن مقسما بين الأوروبيين والجزائريين، بل كان مخصصا للأوروبيين مع الإذن لبعض المحظوظين من الجزائريين لطرق أبوابه، فلم تستقبل الثانوية الفرنسية حتى عام 1900 أكثر من 84 تلميذا جزائريا، و150 تلميذا سنة 1914، كون هذا التعليم لم يكن متاحا للجميع ولا مجانيا فقد كان على الطالب الجزائري الخاضع للنظام الداخلي أن يدفع من 40 ألف إلى 50 ألف فرنك في السنة.[16]

وقد وضعت عراقيل كثيرة أمام التحاق التلاميذ الجزائريين بهذه المدارس، فالسن القانوني للالتحاق الذي حدد بـ 12. سنة، إلى عراقيل مسابقة القبول، فلم يسجل في

هذه الثانويات التي بلغ عددها نهاية الليل الاستعماري 49 ثانوية، إلا عددا قليلا – كما سبق ذكره– ظل في تباطؤ إلى غاية السنوات الأولى من الثورة، ففي سنة 1940 لم يتعد عدد الطلبة الجزائريين في هذه الثانويات 1358 تلميذا، وفي سنة 1954 ارتفع العدد إلى 6260، و5300 سنة 1956 مقابل 29500 أوروبي في السنة نفسها، وهذه الأرقام قليلة مقارنة إذا ما قيست بالتعداد العام للجزائريين، وعنصرية إذا ما قورنت بتعداد الأقلية الفرنسية التي لم تتعد المليون نسمة عشية اندلاع الثورة.[17]

أما برنامج هذا التعليم فقد كان فرنسيا على العموم، لم يتح فيه للغة العربية إلا مكانا ضيقا جدا، خصصت لها حصص محدودة، وهي اختيارية، كان على الطلبة الذين أرادوا مزاولة هذه دروس العربية التي اعتبرت في منزلة دنيا أن يدفعوا مبلغ 120 فرنكًا، دون أن يمتحنوا فيها، أما أساتذة هذه اللغة فقد كانوا يمثلون نسبة قليلة مقارنة بأساتذة الفرنسية.[18]

أما التعليم التقني، سواء منه الصناعي أو الزراعي أو التجاري، فقد كانت له في الجزائر مدارس قليلة، والعنصر الجزائري فيه يمثل أقلية أو يكاد يكون منعدما،[19] فالتعليم الصناعي خصص له ثلاث مدارس ثانوية (المدارس التطبيقية الصناعية) منتشرة في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران، كما خصصت له مدارس ابتدائية، مثل: مدرسة دلس التي أنشئت سنة 1880 والهدف منها إيجاد صناع مهرة يمكنهم أن يكونوا مديري أشغال صناعية، خاصة في مجال صناعة الحديد والخشب والكهرباء، وكذلك كان حظ الجزائريين في هذا التعليم ضئيلا لا يتعدى 40 طالبا من بين المائتين، وهم عادة ما يسجلون في القسم الأهلي الذي تنفق عليه الجمعيات الخيرية الإسلامية.[20]

أما التعليم الفلاحي، خصص له معهد عظيم الشأن في الحراش، اسمه (المعهد الفلاحي الجزائري)، كان يؤمه الطلبة من المشرق ومن أوروبا، ولهذا المعهد فرع ثانوي في أولاد حملة في عمالة قسنطينة، ومدرسة ثانوية فلاحية في سكيكدة، وهناك مدارس زراعية أخرى منها ما هو مخصص لزراعة الزهور، وأخرى لتعليم الإناث كمدرسة الحامة بعمالة الجزائر، والتعليم في هذه المدارس كان ميسرا للجميع لكن إقبال الجزائريين عليه كان نادرا.[21]

والتعليم التجاري كان يلقن في المدارس الثانوية المختلفة، وخصصت له مدرستان ثانويتان هما: مدرسة الجزائر العليا، ومدرسة وهران الثانوية. ومدرسة أخرى أقل أهمية أسستها غرفة تجارة الجزائر وألحقتها بالمدرسة الثعالبية. لكن إقبال الجزائري على هذه المدارس كان ضعيفا أيضا.[22]

وإذا أردنا معرفة أسباب ضآلة عدد الجزائريين في هذا النوع من التعليم، فإنها ببساطة من نتاج سياسة التوجيه العام للتعليم الأهلي، لأن هذا التعليم ليس موجها لتكوين أطر فنية في الجزائر، أو إنشاء قيادة صناعية في هذا البلد، وإنما يهدف إلى خلق طبقة بورجوازية من حملة الشهادات، فالمدرسة الأهلية من هذا المنظور كان مسطرا لها حدودا لا تخرج عليها، وهي حرمان الجزائري من الاهتمام بالهندسة والفنون الصناعية، فكل نشاط من هذا القبيل كان يعد تهمة في نظر المستعمر.[23]

3- التعليم العالي:

أسست له في الجزائر جامعة واحدة سنة 1909، وهي محصلة تجميع الكليات الأربعة التي أنشئت في سبعينيات القرن التاسع عشر، وهي كليات: (الطب والصيدلة، والعلوم، الحقوق، والأدب).[24] تمنح هذه الجامعة شهادات في الليسانس والدكتوراه إضافة إلى شهادات في العلوم التاريخية واللغة القبائلية...[25] ومن خلال بعض

التخصصات – خاصة منها الإنسانية والتاريخية والأنثروبولجية– يلاحظ أن هذه الجامعة اتجهت أكثر إلى خدمة الاستعمار وأيديولوجيته.

وفي هذه الجامعة التي لا يتجاوز عدد طلابها الخمسة آلاف طالب عشية الثورة، تتراوح أعداد المسلمين ما بين 500 و600 طالب وهي نسبة ضئيلة تعادل طالبًا واحدًا لكل 15342 مسلمًا، وطالبًا واحدًا لكل 227 أوروبيًا،[26] والجدول التالي يوضح ضحالة عدد الطلبة الجزائريين مقابل أعداد الفرنسيين الكبيرة مقارنة مع التعداد السكاني العام لكلا العنصرين:[27]

	مجموع الطلبة	الطلبة الأوروبيين	الطلبة الجزائريين
كلية الحقوق	1713	1534	179
كلية الطب	824	714	110
كلية الصيدلة	427	393	34
كلية الآداب	1347	1175	172
كلية العلوم	835	773	62
المجموع الكلي	5146	4789	557

جدول يوضح نصيب الجزائريين في التعليم العالي مقارنة بالأوروبيين.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة الطلبة الجزائريين لا تتجاوز 15/1 من مجموع الطلبة الفرنسيين، وهناك من يشكك في عدد الجزائريين المنتمين لجامعة الجزائر، اعتمادا على تقارير الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، وربما دخل في هذا الرقم إحصاء الطلبة المنتمين إلى المدارس العربية–الفرنسية والمدارس العليا الموجودة في الجزائر والجامعات الفرنسية، فهناك أكثر من 30 طالبا منتسبا إلى المعهد الإسلامي للدراسات العليا بالجزائر، و250 طالبا موزعين على الجامعات الفرنسية.[28]

وهكذا نلاحظ أنه كلما تدرجنا في مراحل التعليم الفرنسي في الجزائر صعودا، كلما ازدادت نسبة الجزائريين المتعلمين في الهبوط والنقصان، فحرمان أبناء الجزائر من التعليم في الأطوار الأولى انعكس على نسبة المنتمين منهم إلى التعليم العالي من جهة، ومن جهة أخرى فإن سياسة التمييز العنصري البشعة، والفقر المدقع، وسد أبواب الوظيف في وجه المسلمين، واشتراط الجنسية الفرنسية لدخول بعض المعاهد العليا في فرنسا، كل هذا كان حائلا بين الجزائريين والتعليم العالي.[29] كما نستنتج أن وصول بعض الجزائريين إلى مراحل متقدمة في التعليم العالي كان نتيجة للسياسة الاستعمارية التي عملت على تخصيص فئة مختارة تكون أداة تواصل بين العنصرين الأوروبي والأهلي، لهذا السبب لا نندهش من أن تكون هذه النخبة الجزائرية المفرنسة سيئة التوجيه ظلت قليلة العدد (354 محاميا، و28 مهندسا، و185 مدرسا ثانويا، و165 طبيبا وصيدليا وطبيب أسنان...) عام 1954، وأن تكون الأمية منتشرة إلى حدّ 90 %، وهي نتاج السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، ومن أهدافها المسطرة منذ الاحتلال تجهيل المجتمع الجزائري وطمس هويته.[30]

ب– التعليم العربي (الأهلي).

من خلال ما سبق رأينا كيف تم إقصاء أغلب الجزائريين من التعليم الفرنسي، الذي سعى الاستعمار بواسطته إلى طمس هوية المجتمع الجزائري لتسهيل دمجه في بوتقة المجتمع الفرنسي، وأمام هذا الوضع لم يبق هؤلاء الجزائريون مكتوفي الأيدي، بل كان على الراغبين منهم في التعليم طرق أحد الأبواب التالية:

1– تعليم الزوايا: لم يكن أمام الأطفال الذين أقصاهم الاستعمار من التعليم الفرنسي في مدارسه العصرية، وأكثرهم من أبناء الأرياف والبوادي التي لم تعرف التعليم الفرنسي، إلا اللجوء إلى الزوايا الدينية،[31] التي كانت منتشرة في الكثير من مناطق

الوطن، كانت هذه الزوايا تقدم تعليما تقليديا، يدور في مجمله على تدريس علوم الدين واللغة، تتلخص طرق هذا النوع من التعليم على تحفيظ القرآن دون تفسيره، وحفظ المتون (النحو، والصرف، والفقه، والتوحيد...) دون الاهتمام بالفهم والاستنباط. وإن كان هذا التعليم قد حافظ على بقاء اللغة العربية في ربوع الجزائر، إلا أنه جعل مرتاديه من التلاميذ أبعد ما يكونون عن الحياة العصرية ومنافسة الفرنسيين فيها، فقد انغمسوا في الخرافة والدجل.[32]

2- التعليم المسجدي (المكتبي): كان هذا التعليم يقدم في الكتاب (المسيد)، والمدارس القرآنية الملحقة بالمساجد، لأطفال تتراوح أعمارهم ما بين 6-10 سنوات، ولا يختلف هذا التعليم عما يقدم في الزوايا كثيرا، فهو تقليدي يتسم بالضعف، نظرا لضعف المعلمين القائمين عليه، فطرقهم تقليدية ومشوشة في إلقاء دروس وجهلهم بالطرق التربوية وفنون التدريس هذا من جهة،[33] ومن جهة أخرى فإن القوانين الفرنسية قد حدت من توسع هذا التعليم، فقانون 1892/10/18 منع فتح المدارس العربية إلا برخصة، كما حدد قرار 1898/6/30 مراكز هذا التعليم واقتصرها على المساجد الكبيرة في المدن الكبرى، واشترط أن يكون المعلمين فيها من خريجي القسم العالي بالمدرسة الثعالبية،[34] ثم جاء قانون 1904/12/24 الذي عرقل فتح المدارس العربية إلا بترخيص مسبق، مهددا المخالفين بالسجن والغرامة، ويشترط أن لا يكون التعليم المقدم في هذه المدارس عصريا، أو محرضا على الحرية ونبذ الاستعمار، أو موقظا للهوية والوطنية، أما ما عدا ذلك فهو مسموح به، لذلك جاء هذا التعليم غير ديمقراطي،[35] كما أنه غير كاف فلو أخذنا إحصاء سنة 1938 فسوف نلاحظ أن عدد التلاميذ المنتمين لهذا التعليم لم يتجاوز 50293 تلميذا يشغلون 3148 قسما، ويقوم عليه 3189 معلما،[36] أي معلم لكل 16 تلميذا وهو عدد ضئيل جدا بالنسبة لمجموع

التلميذ المحرمين من الدراسة، وقليل جدا كذلك بالنسبة إلى إخوانهم الذين حالفهم الحظ لدخول المدرسة الفرنسية.

3- التعليم الحرّ للعلماء: هذا التعليم ساهمت في نشره جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931)، وقوى وطنية أخرى، كحزب الشعب، وأهل ميزاب مثلا، وقد واجهت مدارس هذا التعليم عراقيل الغلق بموجب مرسوم 1938/3/8 والتضييق المستمر، وحتى صدور هذا المرسوم كان عدد مدارسه 76 مدرسة، وبلغت 181 سنة 1954، منها 56 ثانوية تضم نحو40 ألف تلميذ.[37]

وبالإضافة إلى تلك المدارس التي يمكن أن نطلق عليها توصيف الابتدائية، أنشأت جمعية العلماء معهدا للدراسات الثانوية بقسنطينة "معهد ابن باديس"، بلغ عدد طلابه سنة 1954 أكثر من 900 طالب، يستطيع المتخرجون في هذا المعهد أن يكملوا دراساتهم في جامع الزيتونة أو القرويين أو إحدى جامعات المشرق مثل: مصر أو العراق أو سوريا والكويت... وقد تكفلت البلدان المستقبلة بنفقات هؤلاء الطلبة الذين بلغ عددهم سنة 1956 ثلاثمائة طالب.[38]

والتعليم في هذه المدارس يعكس المتطلبات السلفية والإصلاحية التي أنشئت على أساسها جمعية العلماء المسلمين، كما يعكس المطلب الرامي إلى المحافظة على الهوية الوطنية والإسلامية ومقاومة الاستعمار، فجاء هذا التعليم دينيا مع التركيز على قضايا العقيدة ومحاربة البدع، كما اهتم بالتاريخ الوطني الذي يتماهى مع ماضي وأمجاد البلدان المغاربية والعربية والإسلامية، وعمل على إيقاظ النزعة القومية، كما لم يهمل إدخال بعض العلوم العصرية كالحساب.[39]

من خلال ما سبق نلاحظ، أن التعليم الفرنسي في الجزائر كان تعليما عنصريا ومحدودا، وغير كاف يهدف إلى خلق نخبة مفرنسة كي يسهل عليه إدماجها في

المجموعة الفرنسية، وعليه فإن هذا التعليم الذي كان موجها إلى فئة المستوطنين كان سياسي الأغراض والأهداف، أما التعليم التقليدي الديني الذي راهن عليه المجتمع الجزائري والمتمثل في تعليم الزوايا والكتاتيب، والمدارس الحرة التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والقوى الوطنية الأخرى كحزب الشعب، وجمعية علماء السنة وغيرها... هي الأخرى عمل الاستعمار على الحدّ من تأثيرها بسن قوانين جائرة، هدفها تعطيل مؤسسات التعليم الأهلية وتجهيل الفرد الجزائري والقضاء على هويته ولغته، ورغم كل هذا فإنه لم يكن كافيا كذلك ولا حتى مجديا كما تشير أغلب الكتابات التاريخية.

جـ- الحكومة الفرنسية والتضييق على اللغة والتعليم العربيين:

لقد سمحت للجزائريين تمرسهم بالسياسة الثقافية الفرنسية في مجال التعليم، كما مكنت بعضهم درايته بتاريخ التعليم في الجزائر أن يشخصوا أسباب محدودية حظ الجزائريين من التعليم، ودور الاستعمار الفرنسي في حرمان أطفال الجزائر من هذا الحق الطبيعي، ومحاولات هذا الأخير لخنق اللغة العربية، لغة أهل البلاد الأصليين، التي تعهد المستعمر يوم دخوله لبلاد الجزائر بأنه سوف يحترم أهلها في دينهم ولغتهم وحرماتهم لكن لا شيء من هذا قد تحقق، فالقمع الاستعماري كان هو الفيصل في كل الأمور بين هذا المستعمر وبين الجزائريين، فقد رأى المستعمر أن يحتل عقل الإنسان الجزائري حتى تتسنّ له سهولة السيطرة على الأرض، فكان لها ذلك بعد تحطيم المدرسة.

فقد تطرق أحد الجزائريين في تقرير قدمه أمام مؤتمر جمعية طلبة أفريقيا شمالية،[40] إلى تاريخ التعليم العربي الحر في الجزائر، قبل وأثناء فترة الاحتلال، وقد ذكر بأن هذا التعليم قبل دخول الفرنسيين كان مزدهرا، وكان الجزائريون جميعا حكومة وشعبا

يشتغلون به، حيث كان الحكام والأعيان والأغنياء يتنافسون في إنشاء المعاهد العلمية، إلى درجة أنك لا ترى قرية ولا حيا من الأحياء ولا بادية إلا وتجد كُتابا يعلم فيه القرآن الكريم والفقه وعلوم اللغة العربية، وقد بلغ عدد هذه الكتاتيب حوالي ثلاثة آلاف حسبما يذهب إليه أحد الفرنسيين، زيادة على التعليم في المساجد والربط التي تعد معاهدا للعلوم الإسلامية أيضا.[41]

وبعد الاحتلال عملت الحكومة جاهدة في سبيل القضاء على التعليم العربي نهائيا،[42] فانتقلت مهمة هذا التعليم إلى الزوايا التي أصبحت تمثل البقية الباقية من منظومته، وبانحراف هذه الزوايا وانحطاطها، انحط التعليم كذلك، وأصبح كل ما يدرس في الزاوية، كتب كرامات الأولياء، ومناقب الصالحين، وبعض أبواب كتب الفقه، وفق منهج قديم وموضوعات تقليدية تعتمد على التحفيظ والاستظهار لا أكثر.[43]

وإذا عرفنا ما فعله الاستعمار مع أصحاب هذه الزوايا، إذ عمد إلى اختيار من يرضون عنه منهم، ليقوموا بتنفيذ تعاليمه حرفيا، وذلك بمنحهم الهبات، ودعوتهم لحضور الاحتفالات الرسمية، حتى يرفعوا من قيمتهم أمام تلاميذهم، إذا علمنا هذا كله، عرفنا مدى خطورة هذا التعليم المدجن، الذي يجعل التلاميذ يزهدون في الدنيا ولا ينافسون الفرنسيين فيها، على أساس أن الفرنسيين لهم الدنيا والمسلمون لهم الآخرة، لذلك لا تجب منافستهم، ولا النظر إلى ما في أيديهم لأن ذلك ليس من خلق المسلم.[44]

وأثناء فترة الهدوء التي شهدتها الجزائر مطلع القرن العشرين التفت الجزائريون إلى التعليم، الذي رأوا فيه الوسيلة الضرورية لإخراج المجتمع من أوحال الجهل، فراحوا يؤسسون المدارس الحرة والمدارس القرآنية، فكانت أول مدرسة قرآنية بالجزائر هي مدرسة تبسة،[45] وذلك قبيل الحرب العالمية الأولى، وقد كان الإقبال عليها شديدا، ثم

راح الناس ينشؤون المدارس على شاكلتها، ولكن الحكومة كانت لها بالمرصاد فأغلقت أبواب هذه المدارس الواحدة بعد الأخرى وهي لا تزال في مرحلة التأسيس والإنشاء.[46]

كما أشاد صاحب التقرير المشار إليه كثيرا بدور ابن باديس في بعث حركة التعليم، الذي شرع فيها بعد عودته من المشرق، حيث عمل على تنظيم دروس في الجامع الأخضر بقسنطينة، الذي صيره كلية للعلوم العربية، فأحدث ثورة تعليمية وعلمية، ثم عضد ابن باديس طلبته الذين تخرجوا على يديه في إنشاء المدارس الحرة، وكذلك أولئك الذين تخرجوا من الزيتونة.[47]

وقد وضعت الحكومة العراقيل الجمة في وجه التعليم العربي الحر، فقد حدثتنا الصحافة الجزائرية في هذا الشأن كثيراً عن ردَ فعل الإدارة تجاه طالبي رخصة فتح مدرسة عربية، فكانت تسوف وتماطل أو ترفض هذا الطلب، وكان أهم شرط للقبول هو أن يكون الطالب منتميا لإحدى الطرق الصوفية،[48] وكان قرار فتح مدرسة ينص على شرط هام وخطير، وهو التقيد بأحكام مرسوم عام 1882، والذي ينص بدوره على عدم قبول أكثر من ثمانية تلاميذ في المدرسة، وأن تجرى الدروس خارج أوقات التعليم الرسمي (الفرنسي) وإلى ما هنالك من شروط التعجيز.[49]

وقد عبر بعض الجزائريين عن امتعاضهم من سياسة الحكومة الفرنسية –التي تدعي أنها لائكية– تجاه التعليم العربي، وتساهلها في المقابل بشأن المدارس العبرانية الإسرائيلية، وكذلك المساعي الحثيثة التي يبذلها دعاة التنصير والتبشير، لإنشاء المدارس التي تهدف من خلالها إلى غواية أبناء المسلمين وتضليلهم،[50] كما كانوا جريئين في تنديدهم بالمراسيم والقرارات التي كانت تصدرها الحكومة الفرنسية وتتخذ منها حججا لعرقلة التعليم العربي التعليم العربي، ومن هذه القرارات:

1- مرسوم ميشال (Michel) **1933**:

هو مرسوم صدر بتحريض من أشياخ الطريقة، انتزعت بموجبه الإدارة من "الطلبة" (معلمو القرآن) والعلماء حق تعليم القرآن واللغة العربية،[51] كما أعطى الإدارة العذر الكافي للتدخل السافر ضد نشاط جمعية العلماء، فكان أن منع العلماء المصلحين من الوعظ والتعليم في المساجد الرسمية، كما فرض رقابة شديدة على تحركاتهم، وبموجب هذا القرار التعسفي والمغضب، والذي رأى فيه الجزائريون حطا من قيمتهم، تم غلق أكثر من أربعمائة مدرسة في أقل من أربعة أشهر، ففي مقاطعة قسنطينة بعد قرار الغلق هذا تحول بعض العلماء إلى التعليم في مدارس سرية.

ويذهب أحد الملاحظين وقتها، إلى أنَ الجزائر لم تفقد حقها في تعليم لغتها ودينها إثر هذا القرار الذي أصدره الوالي العام فقط، بل تم منذ احتلت الجزائر وأصبحت السيادة في أيدي غيرها، واعتبر أن سبب اتخاذ مثل هذا الإجراء الناقم على الشعب الجزائري لا يخرج عن سببين: الأول، هو تسهيل دور عمل إرساليات التبشير التي تعمل على نشر تعليم فرنسي مسيحي، وفي نفس الوقت، هو محاولة تجهيل الجزائري في لغته ودينه. أما ثاني الأسباب، هو كراهية الإدارة الاستعمارية للأهالي والمعادية لتحررهم وتمتعهم بحقوقهم الطبيعية في التعليم وممارسة شعائرهم، رغم كون الإدارة الحاكمة محسوبة على حكومة الجبهة الشعبية التي هلل الأهالي بمجيئها، إلا أن أمور التعليم لم تتغير.[52]

وقد ترتب عن هذا القرار نتائج خطيرة دفعت بأبناء الجزائر إلى أحضان التشرد والبطالة ورمت بتسعمائة ألف من أبناء العرب والمسلمين يهيمون على وجوههم في الشوارع والطرقات"،[53] وهذا يعني في نظر هذا الملاحظ أنها «رمت بهذه الأمة الإسلامية إلى دعاة المسيحية المضللين، وجعلتها لقمة سائغة، يفترسونها متى شاءوا

وكيف شاءوا».[54] ويرى أيضاً أن الإدارة بهذا الإجراء لم تحرم الجزائري حق التعليم فقط، بل حرمته من أن يكون شخصا مؤهلا، وحرمته من العيش الكريم، وفي كل هذا يرمي باللوم ويحمل المسؤولية للسلطة الاستعمارية التي أغلقت المدارس ومنعت العلماء منها، ولولاها ما كان نشاط هؤلاء المبشرين المشبوه والشرس بقوة حيال هؤلاء المسلمين.[55]

وقد امتد مفعول هذا القرار إلى كافة المناطق الجزائرية،[56] إلا أن تطبيقه تركز في الجهة الغربية من الجزائر، حيث ثقل النشاط الطرقي، فعطلت السلطة الكثير من المدارس والكتاتيب القرآنية، وأغلقت العديد من المدارس التي من بينها، مدارس: بلعباس، مدرسة تلمسان، سيق، ومدرسة غليزان، بريقو، مستغانم، عين تموشنت... وكلها في عمالة وهران، كانت تدرس القرآن ومبادئ اللغة العربية، والدين الصحيح، كما شمل قرار المنع مئات من الكتاتيب في جهات أخرى.[57]

أما المدارس التي نجت من هذا القرار فإن عددها لا يتجاوز ثلاث عشرة جمعية للتعليم العربي الحر الابتدائي فيها من الأطفال حوالي ألف ومائتين فقط، وما سبب نجاتها إلا لكونها –من الوجهة القانونية– ليست مدارس ولا كتاتيب بل هي جمعيات أدبية تقوم بتنظيم دروس عربية في مراكزها لا أكثر، ثم إن هذه المدارس لم تأت بنتيجة لأنها لا تختار المعلمين الأكفاء، بل دفعها الخوف من التعطيل وعجز ميزانياتها إلى اختيار بعض الطلبة القاصرين الذين لا قدرة لهم على التعليم.[58] هكذا كان حال التعليم العربي في الجزائر وظل حتى تحررت.

2– قرار شوطان (8 مارس 1938) بشأن التعليم العربي:

أعتبر هذا الإجراء أخطر إجراء كان له وقع على الجزائريين وعلى فئة العلماء بخاصة،[59] وهو لا يختلف عن مرسوم ميشال، إلا في كون هذا الأخير موجه ضد العلماء وكون هذا القرار وُجِّه ضدَ التعليم العربي كله، بحجة تنظيمه، لكن ماذا يعني هذا التنظيم؟.

في مقال منشور في صحيفة وهران الجمهورية (Oran républicain) يتناول صاحبه مبررات وأهداف الإدارة الفرنسية من إصدار هذا التنظيم أو الإصلاح، كما يراه أحد محدثيه من النواب الماليين، وملخص وجهة نظر ذلك النائب حول تلك المبررات أن ذلك القرار لم يكن موجها بهدف عرقلة التعليم العربي، لكن لوضع حدٍّ للأضرار المجحفة التي ألحقت بهذا التعليم، لأن – حسب وجهة نظر هذا النائب – المدارس الحرة والمدارس القرآنية تحولت من الاشتغال بالتعليم إلى أماكن للاجتماعات السياسية والجدال بين المتنافسين والخصوم، والدعاية لصالح قوى أجنبية خارجية، كما أصبحت مقرات هذا التعليم عبارة عن إقامات (فنادق) خارج رقابة الشرطة تستغل للدعاية الأجنبية، وعليه فإن للحكومة الحق في اللجوء إلى قرار 8 مارس للحد من هذه التصرفات الماسة بالأمن العام.[60]

وحسب هذا النائب المالي أيضا، فإن هذا القرار لم يخلق وضعا جديدا، والناس البعيدون عن التعليم وجدوا فيه مادة للدعاية، وهم وحدهم الذين أججوا ضده حملات تحريضية مصطنعة، تبث في الناس أن هذا القرار يعتبر ضربة قاضية إلى الدين الإسلامي وفي الوقت نفسه للغة العربية. وحجته في ذلك تلك الاجتماعات التي عقدت من أجل المطالبة بوقف العمل بهذا القرار، والتي كانت في معظمها مناسبات للدعاية لصالح قوى خارجية (معادية للجبهة الشعبية الحاكمة في فرنسا منذ سنة 1936)،[61] وسوف نلاحظ أن هذه الحجج ما هي إلا مغالطات الغرض منها التستر على القمع الذي

تمارسه الإدارة الاستعمارية على الحركة الوطنية الجزائرية وبالخصوص ضدَ نشاطها التعليمي.

وقد ردَ كاتب المقال على مبررات هذا النائب، بأنه كان من بين موظفي "الشؤون الأهلية" من لم تكن له إرادة لتفويت الفرصة على دعاة الدعاية والتحريض، بل أن هناك من بين هؤلاء الموظفين أصحاب الأوسمة من يمارس هدا التحريض ويعمل على تمويله، أما عن ربط التعليم العربي الحرِّ بهذه الدعاية، ما هو إلا تهويل وزوبعة في كأس، وهو ما يعني أن هذا القرار لم يكن في صالح المدارس التي أغلقت ولا في صالح الأطفال المسلمين الذين حرموا من حقهم في التعليم، وعليه يدعو السلطات إلى إصلاح وتدارك ما تم إفساده.[62] لكن كيف يتم هذا الإصلاح وكيف يتم التدارك؟.

يجيب صحفي "وهران الجمهورية" على هذا التساؤل بجواب بسيط وفيه كثير من حسن النية بالإدارة الاستعمارية، حيث يقترح على هذه الإدارة أن:

- تصدر قرارا يتم بموجبه تمويل التعليم العربي عن طريق الهبات المالية كما هو مطبق في تونس، ولها في نفس الوقت أن تمارس رقابة صارمة على المدارس العربية حتى تضمن حصر مهمة المدارس الحرَة في تعليم الأطفال، وألا تتحول إلى نوادي للتحريض السياسي كما تدعي.[63]

- العود إلى العمل بقرار السيد لومير (M. Lemaire)،[64] بشأن تعليم اللغة العربية وجعله ساري المفعول، وفحوى هذا القرار هو تدريس اللغة العربية في مدارس الفرنسية-الأهلية ساعة واحدة في اليوم بشكل متواصل خلال الأسبوع، يتم من طرف المعلمين الأهالي أو حتى في المدارس، وهذا الشيء سوف يكون أكبر ردَ على الدعاية الأجنبية

وإظهار فرنسا بمظهر المحب للعرب وغير معادي لتعليم العربية، لغة سبعين مليون عربي في ذلك الوقت.[65]

وبعد عام من تطبيق قرار شوطان هذا، لاحظنا أنه لا إصلاحات قد حدثت بل العكس هو الذي حدث، فقد أصبحت الكثير من المدارس الحرة عرضة للغلق وفقدان مقراتها، وأخرى اضطرت للتحايل بأن أصبحت أمكنة تقام فيها احتفالات للأطفال أو مسارح، حتى غدت المدارس الحرة "مجموعة من المسارح"، كما أن مجموعة أخرى من هذه المدارس تعرضت للغلق بحجة أن القائمين على هذه المدارس يقومون بحملات دعائية سياسية لصالح دول أجنبية.[66]

ونظرا لتواصل التعسف والظلم رفعت الصحافة الجزائرية عقيرتها عاليا مطالبة بحرية التعليم العربي ومنددا بهذا القرار، فقد كتب أحد المتضررين من هذا القرار قائلا: «نحن ضدَ قرار الثامن من مارس، وسنواصل سعينا بقوة لإلغائه، كما يجب علينا أن نكافح باستمرار لأجل إيقاظ الشعب الجزائري من سباته، والدعوة لتعليم اللغة العربية...».[67] كما كان هذا القرار مادة لم تنضب للكثير من الأقلام المنددة والمستنكرة للسياسة الاستعمارية تجاه التعليم العربي.

بمثل هذه القرارات استطاعت الحكومة الفرنسية أن تحدَ من انتشار هذا التعليم وسط السكان الأصليين، وهكذا نلاحظ أن التعليم العربي الحر الذي ساهمت فيه مختلف القوى الوطنية من جمعيات وأحزاب، والذي بلغت مدارسه 181 مدرسة سنة 1954 (منها 56 ثانوية) تضم نحو (400) تلميذ، بقي محدودا جدا، بما أن السلطات الفرنسية لم تكن تسمح بإنشاء مؤسسات جديدة للتعليم الحرِّ إلا بصعوبة، لهذا كان على الجزائري أن يلتحق بالمدارس العربية والمغاربية كالزيتونة بتونس والقرويين بالمغرب والأزهر بالقاهرة...، وهكذا كان عدد الطلبة الجزائريين بالزيتونة سنة 1954

نحو ألف طالب، وفي القرويين نحو 120 طالبا وفي الأزهر نحو 150 طالبا، في حين كان عدد الجزائريين المنتمين إلى جامعة الجزائر الفرنسية لا يتجاوزون 589 طالبا جزائريا.[68]

وهكذا نرى أنه ورغم الحصار الذي ضربته فرنسا على التعليم، ومن ثمة اللغة العربية، فقد وجد الجزائريون منافذا وحلولا أخرى للحفاظ على اللغة العربية والثقافة الإسلامية، إذ تكونت نخبة جزائرية معربة، في مختلف المعاهد العربية التي كانت موجودة آنذاك، وكانت تنمو جنبا إلى جنب مع النخبة المفرنسة، وقد حملت لواء المسؤولية الحضارية بجدارة لا يمكن نكرانها.

د– الجزائريون ومطلب تعميم التعليم وترسيم اللغة العربية:

لم يهمل الجزائريون التعليم العصري الذي ترعاه حكومة المستعمر، فقد خاطبوا هذه الأخيرة على أنها إذا كانت لا تريد تعليم أبناء الجزائريين لغتهم العربية فإنه يجب عليها على الأقل أن تترك هذه المهمة إلى من يملكون الإمكانات والوسائل والإرادة من أبناء الجزائر، فهناك عدد كبير من الجزائريين ممن تخرجوا في المدارس والجامعات الإسلامية المختلفة: كجامع الزيتونة بتونس، والقرويين بفاس، وجامعة الأزهر بالقاهرة، ومدارس مكة والحجاز، ودمشق... وغيرها في المدارس المنتشرة في ربوع العالم العربي والإسلامي. كما أن العديد من الطلبة الذين تخرجوا من مختلف زوايا الجزائر، أو في مدارس العلماء، كان معظمهم يعاني البطالة والفقر؛ لهذا راحوا يقترحون على الحكومة أن تسمح لهم بفتح مدارس لتعليم اللغة العربية، بذلك تخرجهم من البطالة وتقدم خدمة كبيرة للشعب الجزائري.[69]

وتدعيما لهذا المسعى اقترح بعضهم على النواب الماليين الجزائريين أن يطلبوا من الحكومة الفرنسية أن تحدث وظائف تدريس ديني في ثلاثة مواضع –على الأقل– من القطر الجزائري: في الجزائر، وقسنطينة، وتلمسان. أو أن تكون كلها بالعاصمة، فتكون بها شبه كلية معترف بها رسميا؛ لدراسة الديانة الإسلامية وآدابها. ولم يكتفوا بهذا بل جددوا مطلبا قديما طالما أذاعوه في صحفهم وفي نوادي الجزائر وهو إباحة التعليم الديني وتمكين المسلمين من مساجدهم، التي هم محرمون منها بفعل القوانين الاضطهادية القمعية.[70]

كما طالبوا كذلك بإضفاء الطابع الرسمي على اللغة العربية، لغة أكثر من ستة ملايين شخص هم سكان البلاد الأصليين، بل ذهب إلى أبعد من ذلك وطالب بفرضها في المدارس الأهلية على أقل تقدير، كما طلب من الحكومة السماح بفتح المدارس القرآنية، والسماح بفتح مدارس تعطى فيها دروس في العربية للأطفال الذين لهم الحق في معرفة لغتهم الأم، وبهذا تتمكن فئة المثقفين من الخروج من بطالتها، ويصبح المسلم الجزائري في منأى عن الجهل.[71]

خلاصة:

من خلال هذه الورقة ندرك أن السياسة التعليم كانت أكثر من محورية في السياسة الثقافية الاستعمارية، ومنه ندرك أيضا هذا الاهتمام الذي أبدته الإدارة الاستعمارية منذ وطئت أرض الجزائر، حيث على صياغة أطروحات تسعى من خلالها إلى هدفين رئيسين: الأول، تمكين مجموعات محدودة من الجزائريين من التعليم الفرنسي العصري، وذلك لتحقيق حاجات استعمارية بحتة. والثاني، وهو العمل على تجهيل المجتمع الجزائري بالتضييق في تعليمه بعد القضاء على تعليمه العربي، وذلك بسنه

للعديد من القوانين وإصداره للكثير من المراسيم التي كانت عبارة عن سيف مسلط في رقاب الجزائريين.

كما رأينا من خلال هذا البحث عدم تقبل الجزائريين للسياسة التعليمية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية، وذلك برفضهم للقوانين المختلفة التي استصدرت في هذا الشأن، بخاصة مرسومي ميشال (1933)، وشوطان (1938)، اللذين اعتبرا ليس كتهديد للتعليم العربي في الجزائر فقط، بل كتهديد للهوية العربية والإسلامية أيضا.

لقد تمثل رفض الجزائريين لهذه السياسة في استحداث تعليم خاص بهم، وهو ما عرف بالتعليم الأهلي، المتمثل في تعليم الزوايا الذي كان موجودا أصلا حتى قبل مجيء الفرنسيين إلى هذا القطر، والتعليم المكتبي (الحر) وهو ظاهرة ثقافية عرفتها الجزائر بداية الفرن الماضي ارتبطت بظهور الجمعيات والوداديات الثقافية، وازدادت وتيرة هذا التعليم بظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

كما كان للصحافة دور مهم في التعبير عن هذا الرفض، عن طريق نشر العرائض والمقالات المنددة بالقرارات والمراسيم التي استحدثتها الإدارة الفرنسية للحد من التعليم العربي ومحاربته. وقد مر بنا في البحث الدور الذي قامت به صحيفة "وهران الجمهورية" اليسارية التي كانت تصدر في وهران باسم الجبهة الشعبية الفرنسية.

الهوامش:

[1] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، www.awu-dam.org، ص 7.

[2] أنور الجندي، سموم الاستشراق والمستشرقين في العلوم الإنسانية، دار الشهاب، باتنة، 1987، ص 120. وينظر أيضاً: جواد مغنية، الإسلام بنظرة عصرية، ط 2، دار العلم للملايين، بيروت، 1981، ص 64.

[3] نقلا عن: بدر الدين مسعودي، استراتيجية معالجة أحداث القبائل في الصحافة الجزائرية "جريدة الخبر أنموذج"، ماجستير، "علم الاجتماع"، مخطوطة، جامعة قسنطينة، 2005، ص 44.

[4] محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي "دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1989، ص ص 109-110.

[5] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 106.

[6] محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية "نشأتها، تطورها، أعلامها من 1903-1931"، ج 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص 10. وينظر أيضا: المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص ص 371-372.

[7] سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر "المقاومة والتحرير 1830-1962"، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 83.

[8] رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956، ط 2، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 133-136.

[9] عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962، (مشارب ثقافية وإيديولوجية)، منشورات الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين، سبتمبر 1994، ص 86.

[10] أمحمد المالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 145.

[11] تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، ط 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981، ص ص 141-145. وينظر: أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر "من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة"، تر، الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 410.

[12] ش.أ. جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، تر، المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة لوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص ص 55، 113.

[13] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 110.

[14] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 118.

[15] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 112.

[16] أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 69. وينظر كذلك: أحمد محساس، المصدر السابق، ص 410.

[17] المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 119.

[18] المدني حمد توفيق، كتاب الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 374. وينظر أيضا: أحمد محساس، المصدر السابق، ص 416.

[19] المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 121.

[20] المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 388.

[21] نفسه، 387.

[22] نفسه، 390.

[23] مالك بن نبي، في مهب المعركة "إرهاصات الثورة" ط 1، دار الفكر، سوريا، دار الفكر، الجزئر، 1991، ص 43.

[24] سعد الله، المرجع السابق، ص 86.

[25] المدني، كتاب الجزائر، المصدر السابق، ص 374.

[26] جوان غليسي، الجزائر الثائرة، تر، خيري حماد، ط 1، منشورات دار الطليعة، بيروت، لبنان، 1961، ص 51.

[27] رابح تركي، عبد الحميد بن باديس باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، دار موفم، الجزائر، 2003، ص 85.

[28] عمار هلال، المرجع السابق، ص 122. وينظر أيضا: أحمد محساس، المصدر السابق، ص 414.

[29] المدني، هذه هي الجزائر، المصدر السابق، ص 119.

[30] ش.ر. أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر، عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص 136.

[31] عبد المالك مرتاض، أصالة الشخصية الجزائرية، الأصالة، س 2، ع 8، ماي-جوان 1972، ص 26.

[32] عبد الله الركيبي، الشعر الديني الجزائري الحديث، ط 1، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائري، 1981، ص 30. وينظر كذلك: عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط 1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص ص 137_137.

[33] محمد ناصر، أبو اليقظان وجهاد الكلمة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 48.

[34] محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج 2، ط 1، المطبعة العربية، الجزائر، 1971، ص 201.

[35] تركي رابح، ابن باديس باعث النهضة...، المرجع السابق، ص 136.

[36] نور الدين ثنيو، قضايا الحركة الإصلاحية عند رابح زناتي ومحمد الأمين العمودي خلال الثلاثينيات، ماجستير في التاريخ المعاصر، قسنطينة، 1997، (مخطوط)، ص 28.

[37] كمال بوشامة، الجزائر أرض عقيدة وثقافة، تر، محمد المعراجي، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 202.

[38] عبد المالك مرتاض، الإسلام وقضايا المعاصرة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 55.

[39] Ali Merad, le réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940, 2eme éd, les éditions El hikma, Alger, 1999, p p 288-290.

[40] للاطلاع على جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين ودورها في الحركات الوطنية المغاربية ينظر: لخضر عواريب، جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1955، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، بإشراف مريم صغير، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، (مخطوط)، 2007. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، المرجع السابق، ص ص 107-112.

[41] نشرة أعمال المؤتمر الرابع لطلبة شمال إفريقيا المسلمين، المطبعة التونسية. تونس، 1934، ص 2.

[42] استطاعت فرنسا القضاء على معظم المدارس التي كانت موجودة قبل الاحتلال، فقد استولت على أملاك الأوقاف الإسلامية، التي كانت تقوم بالإنفاق على التعليم. وبذلك ماتت معاهد العلم التي سلمت من الدمار الاستعماري. وهنا اضطر الطلبة إلى التوقف. والأساتذة والعلماء إلى الهجرة. كما عمد قادة الاحتلال إلى نهب المكتبات الجزائرية مثل ما حدث لمكتبة الأمير عبد القادر التي خربها جنود الدوق "دو مال" (Duc D'Aumale). وهو أمر أحز في نفس الأمير كثيرا

ينظر: رابح تركي، ابن باديس والشخصية الجزائرية، الأصالة، ع 2، س 1، ماي 1971، ص 65.

[43] نشرة أعمال المؤتمر الرابع لطلبة شمال إفريقيا المسلمين، المصدر السابق، ص 3.

[44] عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط 1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص ص 136-137.

[45] أسسها السيد عباس بن حمانة (سياسي جزائري) عمل على بعث اللغة العربية في هذه البلاد وكان ذلك سنة 1913. ينظر: مالك بن نبي، مذكرات شاهد للقرن، ط 2، دار الفكر، دمشق، دار الفكر، الجزائر، 1984، ص 28.

[46] نشرة أعمال المؤتمر الرابع لطلبة شمال إفريقيا المسلمين، المصدر السابق، ص 4.

[47] المكان نفسه.

[48] محمد ناصر، المرجع السابق، ص 14.

[49] يعتبر كل نشاط تعليمي لم يتحصل على رخصة مسبقة "جنحة" يعاقب عليها القانون تعرض صاحبها إلى السجن والتغريم. ينظر: الصراط، ع 17، س 1، 1934/1/8، ص 3. وينظر:

- C.A.O.M, $_{5}^{I}{}_{5}$, L'enseignement de la langue arabe, Oran républicain de 30/7/1937.

[50] الشهاب، مج 9، ج 9، 1933، ص، 403.

[51] C.A.O.M, $_{5}^{I}{}_{53}$, L'enseignement de la langue arabe، Op.cit.

[52] Loc.cit.

[53] الشهاب، مج 9، ج 9، ص، 403.

[54] المكان نفسه.

[55] نفسه، ص 402. وينظر:

- C.A.O.M$_{5}^{I}{}_{53}$, L'enseignement de la langue arabe، Op.cit.

[56] أحمد الخطيب، المرجع السابق، 1985، ص 189.

- Ali Merad, Op.cit. P 131.

[57] لشهاب، مج 9، ج 9، ص، ص 402.

[58] نشرة أعمال المؤتمر الرابع لطلبة شمال إفريقيا المسلمين، المصدر السابق. ص 4.

[59] عبد الكريم بو صفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945 "دراسة تاريخية وإيديولوجية مقارنة"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 161.

[60] C.A.O.M, $_{5}^{I}{}_{51}$, Le point de vue de l'administration…, Oran républicain, de 21/ 04/ 193.

[61] Loc.cit.

[62] CA.O.M, $_{5}^{I}{}_{51}$, Le point de vue de l'administration…, Op.cit.

[63] Loc.cit.

[64] السيد لومير (M. Lemaire) كان يشغل عميدا لجامعة الجزائر خلال سنة 1900. ينظر: المكان نفسه.

[65] Loc.cit. voir aussi: C.A.O.M, $_{5}^{I}{}_{51}$, Autour du Décret du 8 Mars L'enseignement de la langue arabe, Oran républicain, de 26/5/1939.

[66] Loc.cit. voir aussi: C.A.O.M, $^{I}_{5}53$, P.O, L'enseignement de la langue arabe, Op.cit.

[67] C.A.O.M, $^{I}_{5}53$, L'enseignement de la langue arabe, Op.cit.

[68] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 13.

[69] C.A.O.M, $\mathbf{^{I}_{5}53}$, L'enseignement de la langue arabe, Op.cit.

[70] ينظر: الشهاب، ع 154، س 4، 1928/7/5، ص 4. وينظر أيضا: الشهاب، ع 160، س 4، 1928/8/12، ص 9.

[71] C.A.O.M, $\mathbf{^{I}_{5}53}$, L'enseignement de la langue arabe, Op.cit.